خلال افتتاحه المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة

الحجرف: تحويل الكويت مركزاً مالياً إقليمياً يتطلب توفير بنية تحتية تواكب المتغيرات

■ القناعي: نهدف إلى نشر الوعي ورفع المستوى المهني والأدبي للمختصين والمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد

الحجرف متحدثا خلال المؤتمر

جانب من الحضور

■ البلوشي: المؤتمر يتيح تبادل الآراء حول الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العملي والحلول المقترحة لها

كتب محمد إبراهيم

قال وزير المالية ووزير التربية وزير التعليم العالي بالوكالة د.نايف فلاح الحجرف خلال افتتاحه المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة في غرفة تجارة وصناعة الكويت امس نيابة عن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح بمشاركة أكثر من 20 دولة في المؤتمر، ان المؤتمر يأتي في سياق العمل على تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو امير البلاد في استعادة الدور الريادي للكويت كمركز مالي وتجاري حديث، ولتحويل اقتصادنا القائم على الإعتماد على النفط، إلى إقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل والنشاطات الاقتصادية، وتستغل فيه كافة الطاقات لتحقيق الرخاء للمواطنين وتنمية الكويت على أسس مستدامة.

وأضاف الحجرف ان تحقيق هذه الرؤية السامية لتطوير الكويت كمركز مالي اقليمي رئيسي وتعزيز المكانة التنافسية للكويت يتطلب توفير بنية تحتية تشريعية وتنظيمية قوية وقادرة على مواكبة المتغيرات ودعم النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المساندة من اهمها الاستشارات المحاسبية والقانونية وخدمات التدقيق والمراجعة، التي يجب ان تساير احدث التطورات في العالم لتصبح الكويت رائدة في هذا المجال.

واكد الحجرف ان المهام الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تتطور وتتوسع بشكل مستمر لتواكب المتغيرات في عالم المال والاقتصاد والاعمال، فعلى الصعيد العالمي ادت الازمة المالية العالمية إلى مراجعة شاملة لهذه المهام في مجالات التصنيف الائتماني وتحليل المخاطر وتقييم الاصول، وبشكل خاص اساليب تقييم المشتقات المالية المعقدة التي كانت من اسباب هذه الأزمة.

ونوه الحجرف انه على الصعيد المحلي استجد في الكويت حدثان مهمين الاول هو انشاء هيئة اسواق المال وتنظيم تداول الاوراق المالية على أسس تشريعية متينة وادوات رقابية فعالة، وهو ما أضاف أبعادا جديدة تهدف إلى تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية وتشديد الرقابة والأشراف على الإجراءات المالية وتطبيق معايير حوكمة الشركات.

والحدث الثاني هو صدور قانون الشركات الجديد الذي جاء استجابة لضرورات التعديل الذي تفرضه متغيرات العصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سواء من جهة استحداث احكام جديدة او اصلاح العيوب التي اسفر عنها تطبيق القانون لمدة طويلة بما يكفل اختصار الإجراءات الحكومية وبرسخ مبدأ حرية التجارة ويعزز الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال، وبذلك فقد تعاظم واجب القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في توفير وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية لرجال الاعمال بشكل مستمر لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الادارية والاستثمارية وتبصيرهم بمسؤولياتهم.

وأشاد الحجرف بمبادرات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي حرصت على الاستمرار في عقد هذه المؤتمرات لمواكبة هذه المتغيرات من خلال تبادل الخبرات ومتابعة آخر المستجدات في مجالات المحاسبة واعداد التقارير المالية وتدقيق الحسابات، مشيدا ايضا بمساهمة كل من قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، التي تساعد من خلال مشاركتهم في تنظيم هذه المؤتمرات على تعزيز التعاون والتكامل بين الجمعيات المهنية والمؤسسات الاكاديمية لتبادل الآراء والخبرات لتطوير هذه المهنة وتحقيق الهدف المنشود منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونقل الحجرف بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ترحيبه لكل من المهنيين والباحثين ورجال الاعمال من مختلف الاتحادات والنقابات والجمعيات المحاسبية التي تشارك في هذا المؤتمر.

ومن جهة اخرى قال رئيس هيئة المؤتمر ورئيس مجلس الادارة لجمعية المحاسبين الكويتية د.رشيد القناعي بانه تأتي اهمية المؤتمر بعد مرور اكثر من اربعة اعوام على بدء الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاسواق المالية والعالمية وكذلك اقتصادات الدول وعلى الاخص على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى المحلي، وعلى مرور اكثر من عامين على اقرار خطة التنمية ودور المحاسبة والمراجعة في الرقابة على تنفيذ وأداء مشاريع خطة التنمية وتطلع جميع المهتمين إلى نتائج البحوث والدراسات وتوصيات المؤتمر ليتم الاستفادة منها واستخدامها.

وأشار القناعي إلى اهمية معضلات تنظيم وعقد المؤتمرات بالنسبة إلى جمعيات النفع العام المهنية التي تتركز بالتمويل خاصة وانها تهدف ذلك التنظيم إلى نشر الوعي ورفع المستوى المهني والأدبي للمختصين والمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد دون ان يكون لها اي اهتمام بالمردود المادي إلا ان اهتمام الدولة بنشر العلم والمعرفة سهل تكرار تنظيم مثل هذا المؤتمر المهني، خصوصا في ظل وجود مكاتب تدقيق الحسابات والشركات المساهمة.

وتقدم القناعي بالشكر لرعاة المؤتمر وهم الراعي الذهبي للمؤتمر هم اتحاد المصارف الكويتية، ومكتب كي بي ام جي- صافي المطوع وشركاه، ومكتب بي دي او- قيس النصف وشركاه، اما بالنسبة للراعي الفضي فهم شركة الصالحية العقارية، ومكتب ديلويت آند توش-الفهد والوزان وشركاهم، والشريك الاستراتيجي بيت التمويل الكويتي،والراعي البروشري هم غرفة تجارة وصناعة الكويت، وشركة المركز المالي، ومكتب أرنست ويونغ- العيبان والعصيمي وشركاهم، ومكتب برايس وتر هاوس كوبرز- الشطي وشركاهم، ومكتب هوروث المهنا لتدقيق الحسابات، ومكتب فوزية مبارك الحساوي لتدقيق الحسابات- بو أتش واي، واتحاد الشركات الاستثمارية، ومركز الكوت لتدقيق الحسابات، وشركة إدارة المرافق العمومية، ومطعم التسيموالإيطالي.

البلوشي: فرصة لتبادل الآراء

قال امين عام المؤتمر د.سعد البلوشي ان المؤتمر يعتبر حدثا مهنيا هام يلتقي فيه القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الاخرى، والمهتمون بالمهنة من معدي التقارير المالية ومراقبو الحسابات، والاكاديميون، والجهات الحكومية ذات الصلة، ليتيح المؤتمر فرص تبادل الآراء حول العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العملي والحلول المقترحة لها، مما يساعد على تطوير المهنة لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات.

استعرض مع مدير عام المؤسسة الخطة الاستراتيجية في مجال إدارة الشركات

العمر: 7.6 ملايين دينار إجمالي مساهمات «بيتك» لـ «التقدم العلمي» في السنوات الخمس الأخيرة

شدد الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد سليمان العمر على اهمية دعم انشطة التنمية العلمية والاقتصادية كونها تجسد اولويات الدولة من خلال التوجيهات السامية من حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه، «رئيس مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي- في اكثر من مناسبة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والسعي إلى الارتقاء بهذا المجال وبالأخص من خلال المؤسسة.

وفي لقاء جمعه مع عدد من القياديين في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي يتقدمهم المدير العام الدكتور عدنان شهاب الدين لمناقشة الخطة الخمسية الجديدة للمؤسسة والتي ترتبط في إحدى محاورها الأساسية بنشاط الشركات والنهوض بالقطاع الخاص اوضح العمر بان إجمالي المساهمات التي قدمها «بيتك» للمؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغ 7.6 ملايين دينار وهو ما يؤكد الأهمية القصوى التي يضعها «بيتك» لدور المؤسسة

محمد العمر

المساهم والمساند لدور الدولة ومؤسساتها.

وأعرب العمر عن استعداد «بيتك» من خلال الخبرات الفنية والإدارية التي يضمها من العناصر البشرية لتقديم الدعم للمؤسسة من خلال خطتها، وذلك لتمكينها من تحقيق رسالتها المتمثلة في تحفيز ودعم القدرات البشرية والاستثمار في تنميتها، وكذلك دعم مبادرات تسهم في بناء قاعدة صلبة للعلم والتكنولوجيا والإبداع.

■ شهاب : سنولي عناية خاصة لبناء قـــدرات علمية وتكنولوجية متقدمة

عدنان شهاب الدين

من جانبه اشاد د.عدنان شهاب الدين بان المؤسسة قد استكملت خطتها الخمسية الجديدة بالاستعانة بمجموعة من المستشارين العالميين والخبراء المحليين وتتكون الخطة من رؤية ورسالة مطورتين ومن عدد من البرامج القائمة والجديدة وتتركز في أولويات محددة بـ4 محاور احدها تحفيز وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للقطاع الخاص وكذلك المشاركة في بناء اقتصاد المعرفة، آملا أن تسهم المؤسسة من خلال الإستراتيجية الجديدة في تحقيق رؤية صاحب السمو امير البلاد بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا.

وأضاف: بأن المؤسسة ستولي عناية خاصة لبناء قدرات علمية وتكنولوجية متقدمة والمساعدة على تبني الأساليب الجديدة، بهدف المساهمة في بناء اقتصاد مرتكز على الإبداع والمعرفة من خلال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات وتحسين وتعزيز اللوائح الرقابية والسياسات والإجراءات وتطوير برامج نقل التكنولوجيا مشيرا إلى أن هذه الخطوات ستخدم بشكل مباشر القطاع الخاص وعلى وجه التحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة ويعد هذا القطاع ذا أهمية قصوى نظرا إلى أن تلك الشركات هي المستخدم النهائي للتكنولوجيا التي تقوم بتوفير الوظائف في القطاع الخاص والتي من شانها بناء الاقتصاد القائم على المعرفة.

حضر اللقاء من «بيتك» رئيس العمليات انور الغيث، ومدير عام الإستراتيجية والعلاقات المؤسسية فهد المخيزيم، ومساعد المدير العام لقطاع الخدمات المساندة عبدالعزيز الجابر، ومدير إدارة الخزانة عبدالوهاب الرشود، ومن «التقدم العلمي» مدير إدارة الشركات والإبداع بالوكالة عصام السيد عمر ومدير إدارة الإعلام والجوائز خالد الطراح ومدير الإدارة المالية فراس العودة، ومدير برنامج تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للشركات فيصل المتروك.

الهيئة العامة للاستثمار نظمت دورة عن الاقتصاد العالمي والفرص الاستثمارية

«كونا»: نظمت الهيئة العامة للاستثمار امس ندوة بعنوان «استثمار غير مضمون في الوقت الراهن - نظرة مستقبلية عن الاقتصاد العالمي وفرص الاستثمار» بالتعاون مع مؤسسة مورغان ستانلي في مقر الصندوق العربي العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

واشاد مدير عام ورئيس مجلس ادارة الصندوق عبداللطيف الحمد خلال افتتاح الندوة بدور الهيئة العامة للاستثمار والتعاون مع المؤسسة العالمية مورغان ستانلي التي تعتبر من الشركات الرائدة في الخدمات المالية منذ زمن طويل.

واكد الحمد اهمية عقد مثل هذه الندوات بشكل دوري لما لها اهمية في فهم واستيعاب ما يعيشه الاقتصاد العالمي واسواق المال من تذبذبات الامر الذي يساعد في استشراف البيئة الاستثمارية وفرص الاستثمار حول العالم.

من جانبه اكد مدير ادارة الاستراتيجية والتخطيط في الهيئة فهد السالم اهمية موضوع الندوة لما تضمه من كبار المحللين الاقتصاديين والماليين اضافة الى نخبة من من رجال المال والاعمال ومسؤولين ومدراء ومصرفيين. وقال السالم ان ادارة الاستراتيجية والتخطيط في الهيئة تسعى دائما الى تنظيم ندوات ومحاضرات عن قضايا ومواضيع تهم القطاع المالي والاستثماري. ومن الأفكار الرئيسية التي تناولها المحاضرون افاق وتوقعات اداء الاقتصاد في ظل حالة عدم اليقين واضطرابات اسواق المال والمخاطر التي يواجهها المستثمر بشكل عام بسبب تداعيات ازمة منطقة اليورو واحتمالات تباطؤ النمو في الدول الاسيوية. وتوقع المحاضرون والمحللون ان ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3 في المئة في العام المقبل وهي نفس نسبة النمو للعام الحالي.

وراى المحاضرون ان من اهم المتطلبات التي من شانها ان تساهم في حل الازمة المالية في اوروبا هو تركيز كل دولة على اعادة التوازن لاقتصادها من خلال اعادة اصلاح مؤسساتها اضافة الى استمرار دعم البنك المركزي الاوروبي لحكومات تلك الدول.

خروج ثلاث شركات ودخول أخرى بمؤشر كويت 15

أعلنت ادارة السوق الكويتي امس بان عملية المراجعة الجديدة لمؤشر كويت 15 في نهاية شهر نوفمبر 2012 نتج عنها خروج «البنك الأهلي المتحد»، «شركة بوبيان للبتروكيماويات»، و«القرين لصناعة الكيماويات» منه. وأوضح البيان الذي اصدرته ادارة السوق بانه سوف تحل بدلا منهم «الشركة الوطنية للاتصالات»، «البنك الأهلي الكويتي» و«الشركة الكويتية للأغذية «الأمريكانا»». وأشار البيان بانه سيتم إدخال شركتي «بوبيان للبتروكيماويات» «والتي كانت ضمن المؤشر» و«الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية» في قائمة الشركات الإحتياط لهذه المراجعة، بالإضافة إلى «شركة الأفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات». وسيتم تطبيق نتائج عملية المراجعة هذه على آليات مؤشر كويت 15 بتاريخ 20 ديسمبر الحالي.

«التجاري» يُجري أعمال الصيانة والتطوير على «تكنولوجيا المعلومات»

في إطار إستراتيجية البنك التجاري الكويتي الرامية إلى تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة بما يمكنه من تقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائه، فقد قرر البنك القيام ببعض أعمال الصيانة والتطوير والتحديث لنظم تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من اختبارات وذلك اليوم الموافق 6 ديسمبر 2012.

ويتوه البنك أن أعمال التحديث والصيانة والتطوير أعلاه قد يترتب عليها حدوث عطل مؤقت لبعض الخدمات التي يقدمها البنك خلال الفترة من الساعة الواحدة بعد الظهر وحتى الثالثة عصرا، وسوف تستمر الفروع في مباشرة أعمالها المعتادة خلال ساعات العمل المقررة.

ونحن في البنك التجاري الكويتي إذ نعتذر سلفاً من عملائنا الكرام عن أي إزعاج في حالة وقوع اي اعطال مؤقتة في بعض خدماتنا، إلا إننا نتوجه منهم بالشكر على مساعدتنا لتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات لدينا.

بنك الكويت الدولي يحصل على الاعتماد العالمي للالتزام بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع «PCI DSS»

أعلن بنك الكويت الدولي حصوله مجددا على الاعتماد العالمي للالتزام بمعايير أمن المعلومات في مجال بطاقات الدفع PCI DSS 2.0 Payment Card Industry Data Security Standard حسب الفترة المحددة.

ويعكس انجاز هذا المشروع سعي «الدولي» الدائم لتطبيق افضل الأنظمة العالمية لحماية المعلومات الخاصة بحاملي بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان، وذلك للعام الثاني على التوالي بعد نيله الشهادة الأولى عام 2011.

وتوفر المعايير الأمنية لحماية بطاقات الدفع مستوى عال من الحماية والسرية للبيانات الخاصة بعمليات بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان كما تقلل من مخاطر الاحتيال على المعلومات الشخصية لحاملي البطاقات. وهذه المعايير هي نتيجة تضافر جهود وسياسات تبذلها كل من أمريكان اكسبرس، ديسكفر فايننشال سيرفسز، جي سي بي انترناشيونال، ماستركارد وورلد وايد، وفيزا انترناشيونال، وذلك لتطبيق أعلى مستويات الحماية لبيانات بطاقات الدفع.

وقد تم منح الاعتماد بعد اجراء عملية تدقيق مستقلة وشاملة لأنظمة البنك وعملياته واجراءاته من قبل مدققين مؤهلين من شركة SISA وهي الجهة المؤهلة لتقييم امن وسرية البيانات «QSA» والتي تم تعيينها من قبل مجلس معايير امن بيانات بطاقات الدفع والائتمان بانواعها.

وقد اقيم حفل تكريم للموظفين الذين ساهموا في تحقيق انجاز هذا المشروع حضره كل من المدير العام للخدمات المساندة عبدراحيم العوضي، والمدير العام للإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي، ونائب المدير العام للخدمات المساندة السيدة غياث الطبطبائي، والمدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية السيد سالم قبازرد.

وبهذه المناسبة قالت مدير اول الدعم الفني والتخطيط في «الدولي» ومدير المشروع المهندسة ايمان عبدالوهاب الطبطبائي: «هذا المشروع كان بالفعل قصة نجاح يحققها البنك للعام الثاني على التوالي، فشهادة هذا العام اتاحت لنا تغطية مجموعة واسعة من الإجراءات والفروع والأنشطة التي يقوم بها البنك، وهي تعكس نجاحنا في تطبيق أعلى معايير الأمن وسرية البيانات المعترف بها دوليا، وما هي إلا دليل على اهتمام البنك بحماية بيانات عملائه والحرص على سريتها وفق أعلى المعايير الدولية».

المكرمون في «الدولي»

تأجيل الدعاوى القضائية بين «الصفوة» و«بيتك»

أعلنت شركة مجموعة الصفوة القابضة «الصفوة» في بيان لها امس بان الدعاوي القضائيه المرفوعة من وضد بيت التمويل الكويتي قد تم تأجيلها لتاريخ 2012/12/20 وذلك «لاحالة الدعوى الى ادارة الخبراء».

وكانت قد قالت شركة مجموعة الصفوة القابضة «الصفوة» فة زقت سابق أن القضيه رقم «2012/1646» المرفوعه ضد بيت التمويل الكويتي «بيتك» وموضوعها إشكال في التنفيذ والمنظورة أمام المحكمة مستعجل حولي «5» وصفتنا فيها مستشكله قد تم الحكم فيها بتاريخ 16-10-2012 وذلك بالآتي: «حكمت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لحين الفصل بالتظلم من امر الاداء في الدعوى رقم «2012-4857 تجاري كلي 14».

وأوضحت الشركة أن القضية الأخرى رقم «2012/3523» المرفوعه ضد «بيتك» أيضا وآخرين وموضوعها وقف تصرفات على محفظة مالية والمنظورة أمام المحكمة مستعجل «7» وصفتنا فيها مدعيه قد تم الحكم فيها بتاريخ 2012/10/17 وذلك بالآتي: «حكمت المحكمة بعدم اختصاص نوعي».